التقرير الثاني عن ملف النفط والغاز

ترسيم الحدود البحرية: صراع سياسي ومواقف متناقضة داخل الأحزاب

2022





المقدّمة

شكل خط التفاوض على ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل وحقوق لبنان البحرية خلال الاشهر الماضية مادة دسمة للنقاش العام وتنوّعت المواقف الصادرة حوله عن كل من المؤسسة العسكريّة والأحزاب السياسية التقليدية وقوى التغيير والمعنيين. وقد برز تخبّط داخلي لدى الكتل السياسية حول هذا الملف لا سيما لجهة اعتماد الخط 23 أو الخط 29 كحدود بحرية رسمية للبنان.

فكيف تعاملت القوى السياسية والمعنيّون مع ملف ترسيم الحدود البحرية والتنقيب عن الغاز؟

جولة على ملف ترسيم الحدود والتنقيب عن الغاز

يتنازع لبنان مع إسرائيل على منطقة في البحر المتوسط غنيةٍ بالنفط والغاز، تبلغ مساحتها نحو 860 كم مربعا، وهي منطقة الـ "بلوك رقم 9".

وفي العام 2012، قدّمت الولايات المتحدة الأميركية اقتراحا بتقاسم المنطقة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل، بما عرف حينها بـ"خط هوف". وبموجب هذا الخط، يحصل لبنان على حوالي 500 كلم مربع وإسرائيل على حوالي 360 كلم مربع، لكن لبنان رفض حينها الاقتراح، معتبرا أن المساحة المتنازع عليها كاملة هي من حقه.

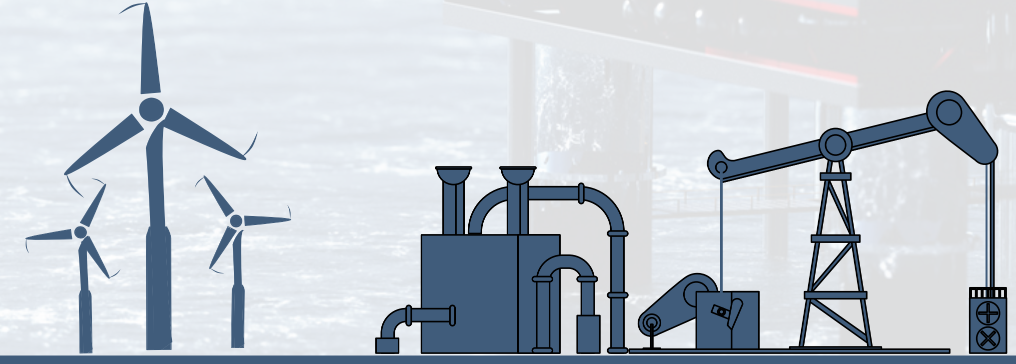
وقد تبيّن لاحقا أنّ الخط (23) غير دقيق ويحق للبنان بمساحة أكبر من 860 كلم2 جنوبي تبلغ 1430 كلم مربع تقريبا بحسب المكتب الهيدروغرافي البريطاني والجيش اللبناني.

وفي العام 2018، منح لبنان أوّل رخصتين بتروليتين لائتلاف الشركات الدولية (total,eni,novatek) للتنقيب عن النفط والغاز في البلوك رقم 4 ورقم 9، الأمر الذي اعتبره الاسرائيلي مستفزا.

أعادت هذه الخطوة ملف ترسيم الحدود إلى الواجهة، لتعود المفاوضات بين اسرائيل ولبنان في 1 تشرين الأول 2020، على أن تتمّ هذه المفاوضات برعاية الأمم المتحدة.

انطلقت الجولة الأولى من المفاوضات في 14 تشرين الأول 2020، والجولة الثانية في 28 تشرين الأول 2020 والتي وصفتها وزارة الخارجية الأميركية بالـ"إيجابية"، واختتمت الجولة الخامسة من المفاوضات في 4 أيار 2021 دون التوصل إلى أي اتفاق، ليتمّ بعدها تعليق المفاوضات.

وبعد وصول منصة استخراج الغاز قبالة الشاطئ الإسرائيلي، استؤنفت المفاوضات على ترسيم الحدود، وزار المفوّض الأميركي أموس هوكشتاين لبنان في 15 حزيران 2022، لتبدأ المفاوضات بشكل أساسي على حقلي قانا وكاريش.



مواقف المعنيين والكتل الأساسية في لبنان في ملف ترسيم الحدود

الجيش اللبناني... إصرار تقني على حقوق لبنان



يصرّ الجيش على اعتماد الخط 29 كمنطلق للمفاوضات بعد أن تبين أنّ الخط 23 لا يعطي لبنان حقوقه، متسلّحا بالدراسات التقنيّة والقانونية الثابتة وبقرار من رئاسة الجمهورية اللبنانية وقيادة الجيش.

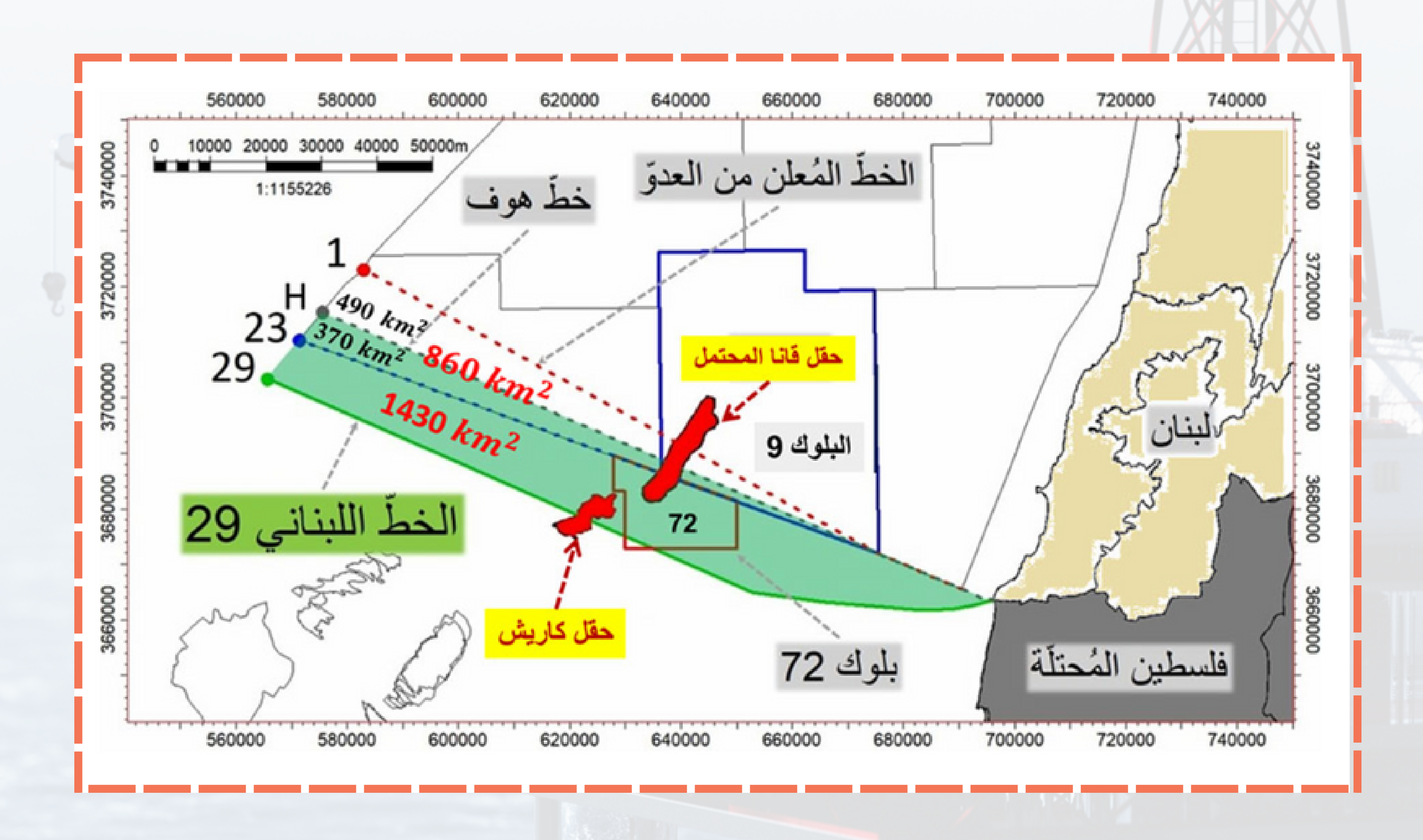
فقد تبيّن أنّ الخط 23 غير دقيق ويحق للبنان بمساحة أكبر من 860 كلم2 جنوبي هذا الخط، لذلك كلّفت الحكومة اللبنانية المكتب الهيدروغرافي البريطاني UKHO بإعداد تقرير حول تعيين الحدود اللبنانية. وقد صدر هذا التقرير بتاريخ 17/8/2011 مع اقتراح تعديل الخط 23 إلى آخر يعرف اليوم بالخط 29.

وتعتبر قيادة الجبش اللبناني، أنّ الخط 29 متين من الناحيتين القانونية والتقنية، أما الخط 23 فهو ساقط قانونا لأنه لا ينطلق من نقطة رأس الناقورة ولا يتّبع أي تقنية ترسيم علمية معترف بها عالميا.

وإلى جانب قانونية الخط 29، يعطي اعتماد هذا الخط قوّة تفاوضيّة للبنان، إذ يتحوّل بذلك حقل كاريش إلى حقل متنازع عليه وبالتالي الضغط على إسرائيل وشركة "إنرجين" بوقف عملية التنقيب عملا بمبدأ منع أعمال التنقيب في الحقول المتنازع عليها.

وأيضا يشكّل اعتماد الخط 29 حماية لحقل الغاز الأساسي في البلوك رقم 9 اللبناني والذّي يتعدّى الخط 23 بعدّة كيلومترات جنوبا.

أي أن المؤسسة العسكرية تصرّ حتى اليوم واستنادا للدراسات والتقارير أنّ الخط 23 ليس خطا قانونيا ويجب استبداله بالخط 29 الذّي يضمن حقوق لبنان البحريّة.



رئاسة الجمهورية: موافقة على تعديل الحدود... ثمّ تراجع

مع عودة المفاوضات إلى مسارها تم تشكيل وفد لبناني مفاوض برئاسة العميد بسام ياسين، وقد أبلغ الوفد رئيس الجمهورية ميشال عون بأنّه لا يريد التفاوض على مساحة 860 كلم مربعا فقط (أي الخط 23)، لأن المساحة التي يستحقّها لبنان هي أكبر بكثير وتصل لحدود الـ2290 كلم مربعا (أي الخط29)، وتلقّى حينها الوفد تأييدا كاملا من رئيس الجمهورية.

وعلى إثر ذلك، طالب الكثير من اللبنانيين والناشطين السياسيين والإعلاميين عبر منصات التواصل الاجتماعي الرئيس ميشال عون بتوقيع تعديل المرسوم 6433 والذّي ينصّ على تعديل الحدود البحرية من الخط 23 إلى الخط 29، والذي كان قد أحاله رئيس الحكومة حسان دياب بموافقة استثنائية إلى رئيس الجمهورية لتوقيعه في العام 2021، حيث رفض الرئيس عون توقيعه، مبرّراً ذلك بعدم قانونية هذا المرسوم كونه يحتاج إلى عقد جلسة للحكومة.

وقد ردّ المكتب الاعلامي لرئيس الحكومة حينها حسان دياب على أنّ المرسوم قد أحيل إلى رئاسة الجمهورية بعد توقيع الوزراء المعنيين ويحتاج فقط إلى إمضاء الرئيس عون ليصبح نافذا.

وقد أعلن الرئيس عون في 12 شباط 2022، التنازل عن الخط 29 واعتبار الخط 23 هو حدود لبنان البحريّة، مرفقا موقفه بأنّ الهدف هو الحفاظ على حقوق لبنان والوصول من خلال التعاون مع الوسيط الأميركي إلى خواتيم تصون حقوق لبنان وثرواته، مما عرّضه لموجة من الاتهامات بالتفريط بحقوق لبنان النفطيّة.

وبذلك، اكتفى الرئيس عون بحق لبنان الكامل في حقل قانا، وباعتماد الخط 23 لكن معدلا، على أن يرسم بشكل مستقيم لا متعرجاً كما كان اقترح هوكشتاين.

أي أنّ الجانب التقني للملف لناحية قانونيّة اعتماد الخط 29 كحقّ للبنان واضح، عكس الجانب السياسي للملف الذي يوضح تناقضا في المواقف الرسمية لناحية ترسيم الحدود البحرية.

حقوق لبنان البحرية... ورقة ضغط سياسي بيد التيار الوطني الحرّ

التيـــار الوطنـــي الحـــر

مع اقتراب نهاية فترة رئاسة ميشال عون، يعمل التيار الوطني الحر لتحقيق ما وعد به الرئيس لناحية ملف ترسيم الحدود، وقد عبّر التيار في عدّة محطات عن ضرورة الوصول إلى خواتيم جيّدة في هذا الملف قبل انتهاء عهد الرئيس عون.

وقد اعتبر التيار الوطني الحرّ في نيسان من العام 2022 عبر رئيسه النائب جبران باسيل، أنّ الخطأ الذي ارتكبته الدولة اللبنانية هو باعتماد الخط 23 كخط رسمي في التفاوض على ترسيم الحدود البحرية ومن ثمّ اعتماد الخط 29، مثنيا بذلك على أهميّة اعتماد الخط 29 من الأساس كخط رسمي وسيادي وحقّ للبنان، ليتبيّن لاحقا أن هذه المواقف السياديّة ليست سوى جزء من الحملة الانتخابية واستمالة المواطنين.

ورغم إصرار التيار الوطني الحرّ على حقوق لبنان كاملة عبر نواب التيار ورئيسه جبران باسيل والنائب الياس ابو صعب المتابع لملف الترسيم عن قرب، عاد التيار ليقرّ بعد انتهاء الانتخابات النيابية أنّ الخط 23 هو الخط الرسمي الذي اعتمدته الدولة منذ 10 سنوات.

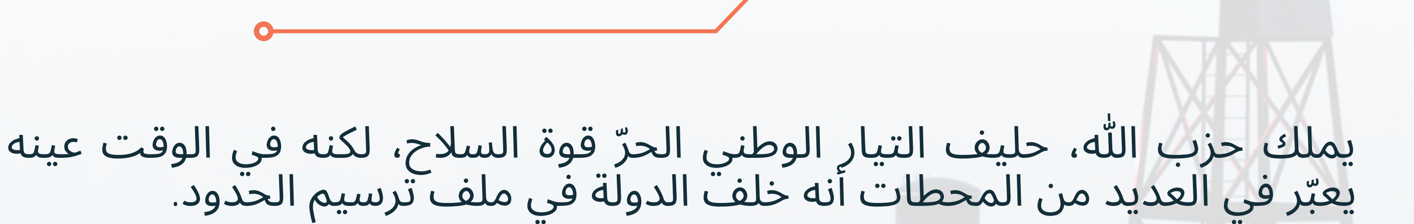
أما بشأن الخط 29 فقد اعتبر التيار في بيان له في حزيران 2022، أن هذا الخط لا يمكن اعتماده كخط رسمي من دون مرسوم صادر من الحكومة اللبنانية، على الرغم من إقرار الحكومة أنها أصدرت المرسوم بعد موافقة الوزراء المعنيين وأحالته لرئيس الجمهورية ليقوم بتوقيعه فيصبح بذلك نافذا.

من ثمّ عاد وأعلن النائب جبران باسيل أن توقيع الخط 29 ضمن التفاوض مع إسرائيل على ترسيم الحدود البحرية يستخدم كورقة ضغط وتفاوض عند الوصول إلى "الحفة"، أي أن التيار اعتبر أنّ حقوق لبنان المقرّة من الجيش اللبناني باعتماد الخط 29 كخط رسمي هي مجرّد ورقة ضغط في السياسة وليست حقّ سيادي للبنان يجب المطالبة به.

وبذلك يكون التيار الوطني الحرّ قد أصدر مواقفا متناقضة في ما يخص ملف ترسيم الحدود البحرية، فهو كان مؤيدا لاعتماد الخط 29 قبل الاستحقاق النيابي، أما بعدها عاد ليتراجع عن هذا الخط.

حزب الله وحركة أمل... "خلف الدولة" ولكن





يملك حزب اللّه، حليف التيار الوطني الحرّ قوة السلاح، لكنه في الوقت عينه يعبّر في العديد من المحطات أنه خلف الدولة في ملف ترسيم الحدود.

ومع عودة المفاوضات، دخل حزب اللّه مباشرة على ملف الترسيم، وكان قد عيّن النائب السابق نواف الموسوي كمسؤول عن متابعة الملف، وقد أكّد حزب اللّه سابقا أنه يقف وراء الدولة في ملف ترسيم الحدود البحرية وما تقرره الدولة بما هو لبناني وغير لبناني.

وكان قد أكّد الأمين العام لحزب اللّه السيد حسن نصراللّه في العديد من الخطابات إنّ ملف ترسيم الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية المتنازع عليها مع إسرائيل، أمر متروك للدولة، مهدّدا إسرائيل بالتصدّي لأي عملية تنقيب قبل حسم المفاوضات.

من هنا لعب حزب اللّه دورا متناقضا، إذ ورغم التصريحات الدائمة أن ملف الترسيم متروك للدولة وأنّ الحزب خلف قرارات الدولة، إلاّ أنّه أخذ على عاتقه المبادرات العسكريّة، ففي 2 تموز 2022 أعلن حزب اللّٰه إطلاق 3 مسيّرات اتجاه المنطقة المتنازع عليها، ليأتي الرد الرسمي من الدولة اللبنانية أنّ هذه المسيّرات خارج إطار مسؤوليات الدولة.

ومع إعلان الرئيس عون أنّ مسألة ترسيم الحدود بلغت خواتيمها، عاد نصراللّه في 13 تموز 2022 ليحذّر من اندلاع حرب في حال لم يحصل لبنان على الغاز مشيرا إلى أن الحزب قادر على منع إسرائيل من استخراجه.

وفي ظلّ الحرص الكبير الذي يبديه حزب الله على ثروات لبنان النفطية، يبرز هذا السؤال، ما موقف حزب الله من الخط 29؟

أتى موقف حزب الله المتكرّر بالوقوف خلف الدولة في ملف ترسيم الحدود على قاعدة أنّ الدولة تفاوض على الخط 29، ولكن وبعد التنازل عن الخط 29 في شباط 2022، أبدى النائب محمد رعد انزعاج حزب الله من هذه الخطوة، معتبرا أن الدولة اللبنانية يجب أن تفاوض من موقع القوة خصوصا بوجود المقاومة.

أي أنّ حزب الله كان من المؤيدين للخط 29 الذي يحفظ حقوق لبنان البحرية بحسب ما تشير إليه التقارير الرسميّة.

لكن سرعان ما تبدّل موقف حزب الله وأظهر ليونة في التعاطي مع "التنازل عن الخط 29"، فقد قال نصرالله في خطاب له في حزيران 2022: "إذا عدّلت الدولة المرسوم 6433 معناه انو مشي الحال؟ لا ما مشي الحال"، مضيفا أنّهم يبنون توقعات غير صحيحة على اعتماد الخط 29.



وفي جلسة مجلس النواب في 26 تموز 2022، تخلّى حزب الله عن الخط 29، إذ لم يصوّت نواب الحزب على صفة العجلة من أجل إقرار قانون ترسيم حدود المياه الإقليمية والجنوبية والمنطقة الخالصة جنوبا من أجل الدفاع عن الخط 29، وقد اقتصر التصويت على نواب التغيير الـ13 إضافة إلى النائب أسامة سعد وعبدالرحمن البزري وحسن مراد.

أما حركة أمل، فقد تشابهت مواقفها مع حليفها حزب الله، فقد أصرّت في بياناتها على أهمية وحدة الموقف وعدم التخلّي عن أي مساحة مهما كانت، وقد كرّرت الحركة مطالبتها بعدم المماطلة في ترسيم الحدود وبالالتزام باتفاق الاطار بين لبنان واسرائيل. وكما باقي الأحزاب ورغم إصرار الحركة على حقوق لبنان، لم يصوّت نوابها على تعديل القانون رقم 163 لاعتماد الخط 29.

ويذكر أنّ اقتراح القانون المعجل مكرر، تقدّم به النائبة بولا يعقوبيان وأتى لتعديل القانون رقم 163/2011 بغية اعتماد الخط 29 كخط رسمي لتحديد الحدود الجنوبية للمناطق البحرية اللبنانية، باعتماد الخطّ الذي رسمته مصلحة الهيدروغرافيا التابعة للقوات البحرية في الجيش اللبناني، والمعروف بالخط 29، بإحداثياته التي حددتها قيادة الجيش اللبناني بموجب الكتاب رقم 2320، الموجّه إلى مجلس الوزراء في 4/3/2021.

حقوق لبنان البحرية فرصة للنزاع الداخلي



لم تصدر القوات اللبنانية مواقف تقنية واضحة في ملف ترسيم الحدود بل اكتفت بمهاجمة حزب الله واتهامه بانتزاع ملف الترسيم من الدولة اللبنانية وبإعلان وقوفها خلف الدولة التي تمتلك وحدها الشرعية في هذا الملف.

ومع تزامن إطلاق "حزب الله" للمسيرات في 2 تموز 2022 باتجاه حقل كاريش، صرّح رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع بأنّه من غير المسموح اللعب في هذا الملف خصوصا بعد الجهود المستمرة للحكومات اللبنانية من العام 2010.
وفي سياق متّصل، طالب حزب "القوات اللبنانية" عبر نائبه جورج عقيص، باسترداد ملف ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل من يد "حزب الله"، داعياً ، الى "التسريع في عملية التفاوض لاستخراج النفط بما يؤمن مصالح لبنان".

واستغلّت القوات اللبنانية فتح ملف ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، لتصويب السهام السياسية نحو حزب الله وسوريا، إذ دعا جعجع السلطة السياسية لمراسلة الأمم المتحدة لترسيم الحدود مع سوريا، متهما النظام السوري بمحاولة قضم 750 كم مربع من المياه اللبنانية.

أي أنّ القوات اللبنانية أعلنت وقوفها خلف السلطة السياسية في ملف ترسيم الحدود وفي الوقت نفسه شدّدت على ضرورة الحفاظ على حقوق لبنان كاملة، لكن في المقابل لم يصوّت نواب القوات على صفة العجلة من أجل إقرار قانون ترسيم حدود المياه الإقليمية والجنوبية والمنطقة الإقتصادية الخالصة جنوبا من أجل الدفاع عن الخط 29.

الإشتراكي... ما بعد التنقيب



على الرغم من حماوة الملف وكونه إحدى الملفات الهامّة على الساحة السياسية اللبنانية وموضع تناقض بارز في مواقف الأحزاب السياسية، إلّا أنّ اللافت كان الوتيرة المنخفضة لمواقف الحزب التقدمي الاشتراكي خاصة بعد زيارات آموس هوكشتاين المتكرّرة إلى لبنان، لتقتصر على بعض المواقف المشدّدة على حقوق لبنان الكاملة.

ورغم هذه الوتيرة المنخفضة، إلاّ أن لقاء الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة وليد جنبلاط مع حزب اللّه في 11 آب 2022 كان بارزا، خصوصا ما صرّح به جنبلاط بعد اللقاء بخصوص ملف ترسيم الحدود، إذ شدّد على إنشاء شركة وطنية لإدارة قطاع النفط وإنشاء صندوق سيادي للقطاع.

واستنادا لأداء السلطة السياسية في لبنان على مدى سنوات بهدر المال العام وإيصال البلد إلى ما هو عليه اليوم، تبرز العديد من التساؤلات من هدف انشاء هذه الشركة ومن سيتولّى إدارتها وعلى أي أساس ستتمّ عليه التوظيفات في هذه الشركة في حال إنشاءها.

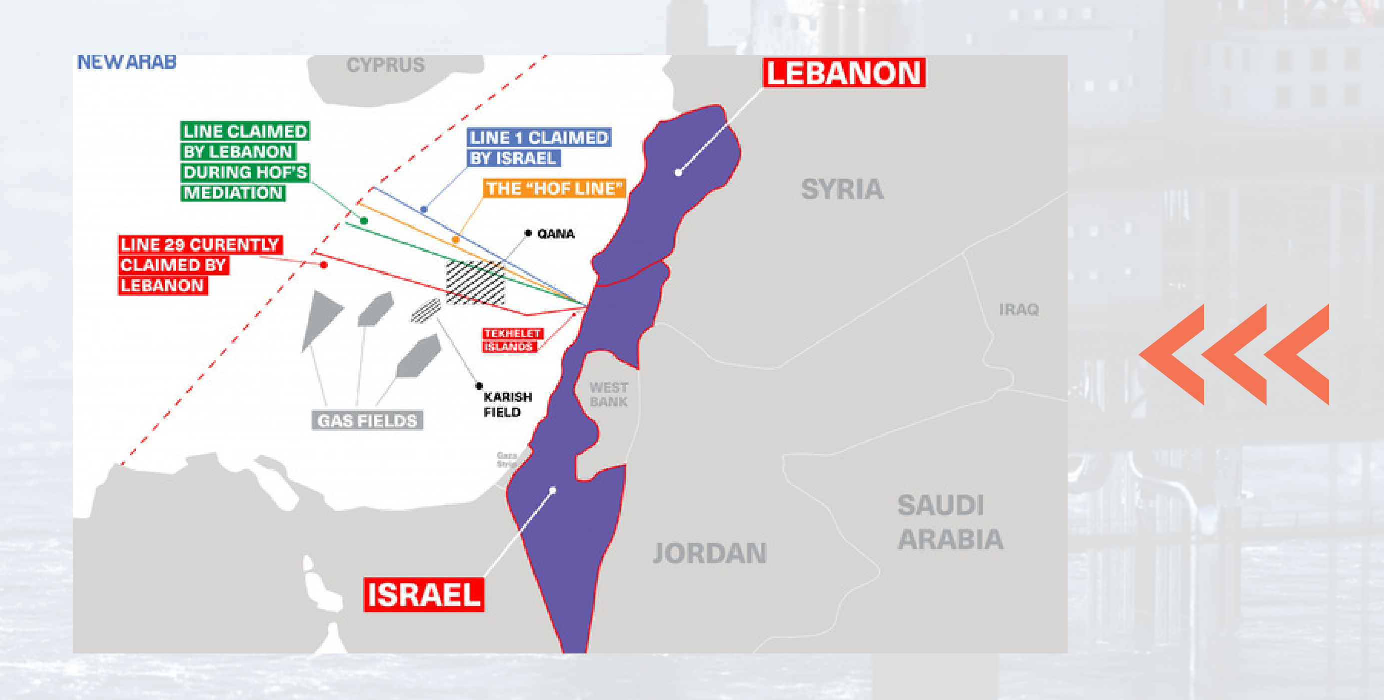
أي أنّ الحزب التقدمي الاشتراكي بدء فعليا التفكير بأبعد من ترسيم الحدود ليبدء الحديث عن من سيستلم الشركات المنقّبة، خصوصا أنّه وجّه اتهاما لجبران باسيل مفاده أنّه من دون شركة وطنية، سيستولي الأخير على الشركات المعنية بالنفط.

نواب التغيير...الإصرار على الخط 29

وصل عدد من النواب التغييرين إلى المجلس النيابي كصوت يعبّر عن انتفاضة 17 تشرين، وشكّل هؤلاء النواب تكتلا تغييريا يطالب باستعادة هيبة الدولة وسيادة لبنان، وما إن برز ملف المفاوضات على ترسيم الحدود البحريّة، أعلنت القوى التغييرية داخل المجلس على تمسّكها بالخط 29 كخط رسمي للبنان مما يضمن كامل الحقوق البحريّة.

فقد دعا نواب التغيير إلى وقفة شعبيّة في 11 حزيران 2022، طالبوا خلالها رئيس الجمهورية ميشال عون بتوقيع المرسوم الذي يقضي بعدم السماح لإسرائيل بالتنقيب في حقل كاريش الواقع داخل المنطقة الاقتصادية البحرية المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل.

وعقدت الكتلة مؤتمرا صحافيا، دعتْ فيه إلى تعديل المرسوم 6433 وإيداعه الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومن ثم توجيه الحكومة كتاب إنذار للشركة اليونانية (إينرجيان) لضمان عدم إستخراج الغاز والنفط ضمن المنطقة المشمولة بالخط 29



وقد شدّد النواب على رفضهم التفريط بأي من حقوق لبنان السيادية وذلك خلال لقائهم للموفد الأميركي آموس هوكشتاين، كما أكّدوا على ضرورة الشفافية في هذا الملف مع الشعب اللبناني والتمسّك بالخط 29 خلال لقائهم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس حكومة تصريف الأعمال.

وبعد تأخّر السلطات المعنية في المضي قدما في تعديل المرسوم 6433، قرّر نواب التغيير في بيان لهم المضي قدما بدعم اقتراح القانون المعجلّ المكرَر، المقدم من النائبة بولا يعقوبيان، لتعديل القانون رقم 163 تاريخ 18/8/2011بغية اعتماد الخط 29 كخط رسمي لتحديد الحدود الجنوبية للمنطقة الاقتصادية الخالصة البحرية اللبنانية.

وبعد جلسة مجلس النواب في 26 تموز 2022، قالت النائبة حليمة قعقور إنّ التصويت على هذا القانون اقتصر على النواب الـ13 التغييريين إضافة إلى النائب أسامة سعد وعبد الرحمن البزري وحسن مراد، متساءلة "الخط 29 لا يعني أحدا، أين السيادة والمقاومة؟".

تعديل المرسوم 6433 ليس تصعيدا



في ظلّ التناقضات التي برزت في مواقف الكتل السياسية، لا بد من العودة إلى رأي الخبراء في مجال النفط والغاز وترسيم الحدود لتشكيل خلفية موثوقة عن حقوق لبنان الكاملة وحقّه تحديدا بالخط 29 كخط رسمي.

وقد قالت خبيرة النفط والغاز لوري هايتيان في ما يتعلّق بملف الترسيم خصوصا لجهة الخط المعتمد، "إنّ الخط 23 عشوائي ولا ينطلق من رأس الناقورة عكس الخط 29، وفي هذه الحال كون الحدود بين البلدين ثابتة وصخرية غير متحركة كنهر على سبيل المثال، يعتبر الخط 23 غير صحيح تقنيًا وقانونيًا وفق بنود الاتفاقية".

وخلال ندوة نظّمها ملتقى "حوار وعطاء بلا حدود" سابقا بتاريخ 15 نيسان 2021، أشارت هايتيان إلى أنّ تعديل المرسوم 6433 لاعتماد الخط 29 كخط رسمي هو عمل تصحيحي كبير وليس عمل تصعيدي تجاه العدو الإسرائيلي. وهي رسالة للخارج بأن لبنان يريد الحفاظ على حقوقه. أما ما بعد تعديل المرسوم فإن الرسالة هي أن لبنان مهتم بترسيم الحدود قبل البدء بتطوير قطاع النفط والغاز في الحدود البحرية، وفق معادلة جديدة وليس وفقا لترسيم هوف المجحف بحق لبنان. والتعديل نقطة انطلاق جديدة لإعادة إحياء المفاوضات مع الأخذ بالإعتبار النقطة 29 التي ستعيد الحق المهدور للبنان".

وفي سياق المجريات القانونية للمرسوم، قالت الخبيرة القانونية كريستينا أبي حيدر إنّه وبعد إيداع الجيش اللبناني كتابا لدى وزارة الدفاع يتضّمن احداثيات جديدة تبيّن الحقوق الاضافية للبنان، يجب فورا تعديل المرسوم 6433 وابلاغ الأمم المتحدة بذلك.

واعتبر العميد الدكتور أمين حطيط في مقابلة له أنّ "الدولة اللبنانية ارتكبت الجريمة الأولى باعتماد الخط 1 من ثم اعتماد الخط 23(نشأت بين الخط 1 والخط 23 المنطقة المتنازع عليها 860 كلم مربع)، بينما الخط 29 هو النقطة الصحيحة للبنان والتي تعطي لبنان مساحة تبلغ 1430 كلم مربع".

شهد ملف ترسيم الحدود تناقضا شديدا في مواقف الأحزاب الأساسية خلال الشهور الماضية، ويترقب الجميع اليوم كيف سينتهي هذا الملف الذي بدأ الحديث عن قرب اعلان الاتفاق حوله. ويبقى الاهم ان يسعى اي اتفاق على صيانة حقوق لبنان البحرية.



للمزيد من المعلومات, يرجى التواصل معنا






Telephone

0096176971616



maharatfoundation.org

Address

New Jdeide, Azure Center, 5th Floor



